

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم بإسـم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبدالله الثاني إبن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد عبد الله السلمان  
وعضوية القضاة السادة  
غازي عازر ، كريم الطراونة ، جميل المحادين ، قاسم المومني

المميز :- نائب عام الجنايات الكبرى .

المميز ضده :-

بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٨ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم (٢٠٠٨/٥٤٢) فحصل (٢٠٠٨/٦/٢٥) القاضي وعمالاً بالمادة ٢/٢٣١ من الأصول الجزائية إعلان عدم مسؤولية المتهم  
كافة التهم المسندة إليه .

ويتلخص أسباب الطعن التمييزي بما يلي :-

١. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها إذ أن الأفعال التي قارفاها المميز ضده تشكل سائر أركان جنابة التدخل لأن المميز ضده كان بصطحب المجني عليها و معن إلى مناطق خالية بباص خصوصي حتى يتمكن معن من ارتكاب الواقعة وهناك العرض للمجني عليها القاصر .

٢. لم تطبق المحكمة القانون على الواقعة بشكل قانوني ولم تعالج في قرارها أن المجني عليها قاصر وان فعل المميز ضده مع معن محرم قانوناً حتى وان كان الفعل بالرضا .

٣. القرار المميز مشوب بقصور في التعليل وفساد في الاستدلال .

لهذه الأسباب يلتبس المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بصفحتها : الجزئية

رقم القضية :

٢٠٠٨/١٢٦٢

وكرر ذات الأفعال معها مرة ثانية والأقل قضيبه المنصب في فرجها ابى ان اسمى وحي  
اليوم الثاني قام بإيصالها إلى مركز أمن صويلح و أخبرتهم بما حصل معها وقدمت  
الشكوى وجررت الملاحقة واحتضمت المجني عليها على تقرير طبي حيث تبين وجود  
تمزقات بعشاء البكارة وبتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٤ تم برم عقد زواج بين المدعو والمجني  
عليها بموجب العقد رقم الصادر عن المحكمة الشرعية في الطفيلة .  
باشسرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى وتحققها وبعد الاستماع إلى ألتها وبياتها  
واستكمال إجراءات التقاضي على النحو الوارد في محاضرها أصدرت حكماً برقم  
٢٠٠٨/٥٤٤ تاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٥ ته صلت فيه الـ . اعتناءً له اقامة الح مة الثالثة :-

مما بعد

-٢-

بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٣ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها  
قبول التمييز شكلاً و موضوعاً ونقض القرار المميز .

الـ

لدى التأليف والمدولة نجد أن وقائع هذه الدعوى تشير إلى أن النيابة العامة لدى  
محكمة الجنايات الكبرى قد أحالت إلى تلك المحكمة المتهم  
لملاحقته عن التهم التالية :-

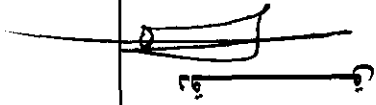
١. جنابة التخلخل بالاغتصاب المقرن بفرض البكارة طبقاً للمواد ٢/٢٩٢  
و ١/٣٠١/ب و ٨٠ من قانون العقوبات .
٢. جنابة التخلخل بهتك العرض طبقاً للمادتين ٢٩٨ و ٢/٨٠ من قانون العقوبات .
٣. جنحة التخلخل بالمداعية المتأففة للحياء طبقاً للمادتين ١/٣٠٥ و ٢/٨٠ من قانون  
العقوبات مكررة مرتين .

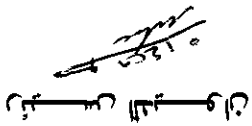
وقد ساققت النيابة العامة الواقعة الجرمية التالية التي أقامت اتهامها للمتهم على أساس منها  
وتتلخص بالآتي :-

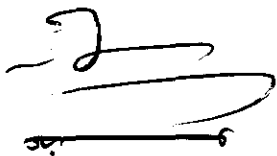
أنه وفي بداية عام ٢٠٠٧ تعرفت المجني عليها  
١٩٩٣/٣/١٢ على المدعو عن طريق الهاتف الخليوي وأخذ المدعو بالاتصال  
بها عدة مرات وفي صيف عام ٢٠٠٧ حضر المدعو بواسطة باص كان يقوده  
والاتفاق فيما بينهما إلى مدرسة المجني عليها واستعلا  
صغر سنها واصطحبها معها حيث أجلسها المدعو في الكرسي الخلفي بجانبه وقام  
المتهم بحبي قيادة الباص إلى منطقة خالية من السكان وحسب الاتفاق بينهما قام المتهم  
يحى بالنزول من الباص لمراقبة المكان ولتمكين المدعو من الانفراد بالمجني عليها  
والاصتاء الجنسي عليها وبالفعل قام المدعو بمداعية المجني عليها وقبلها على يديها  
وشفتيها وبعد ذلك قاما بإيصالها إلى المدرسة وبعد هذه الواقعة بأسبوع حضر المدعو  
والمتهم بواسطة الباص الذي كان يقوده المتهم وقاما باصطحاب المجني عليها  
إلى نفس المكان ونزل المتهم من الباص لمراقبة المكان ولتسهيل قيام المدعو  
من الاعتداء الجنسي عليها وبالفعل طلب المدعو من المجني عليها أن تتلخ ملابسها  
حيث فعلت وتلخح هو بنظونه وكسونه وقبلها على فمها وصدرها ويديها وطلب منها أن  
تنام على ظهرها فرفضت إلا انه نام فوقها رغباً عنها وادخل قضيبه المنتصب في فرجها  
من الأمام فاضاً بذلك بكارتها وظل يحرك بقضيبه إلى أن استمنى وشاهدت الدماء تنزف

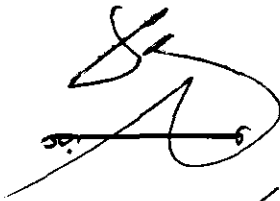


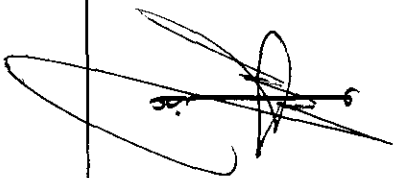
٣٠٢

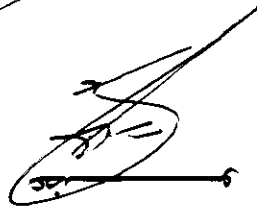


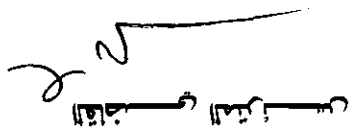












٢٠٠٨ / ٧ / ٦ / ١٠ / ١٤٣٩ هـ الموافق ١٠ / ٦ / ٢٠٠٨ م - قرار صادر بتاريخ ١٠ / ٦ / ٢٠٠٨ م

التي صدرت في شأن المطعون فيه وأعادته في شأن المطعون عليه وتأييد القرار الصادر في شأن المطعون عليه.

أتمت في ١٠ / ٦ / ٢٠٠٨ م

وحيث أن المطعون عليه قد وافق على إعادة المطعون فيه في شأن المطعون عليه.

أتمت.

والمرجع للمطعون عليه في شأن المطعون عليه في شأن المطعون عليه.

والمرجع للمطعون عليه في شأن المطعون عليه في شأن المطعون عليه.

والمرجع للمطعون عليه في شأن المطعون عليه في شأن المطعون عليه.

والمرجع للمطعون عليه في شأن المطعون عليه في شأن المطعون عليه.

والمرجع للمطعون عليه في شأن المطعون عليه في شأن المطعون عليه.

والمرجع للمطعون عليه في شأن المطعون عليه في شأن المطعون عليه.

والمرجع للمطعون عليه في شأن المطعون عليه في شأن المطعون عليه.

والمرجع للمطعون عليه في شأن المطعون عليه في شأن المطعون عليه.